



Ref: الرقم:
Date: التاريخ:
Res.: المرفقات: ٢-١

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (41) لعام 2013م في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 1/4/2013م في الشكوى المقدمة من مجموعة حسين حسین الحبابی واخوانه التجارية ضد وزارة الزارعة والري في المناقصة رقم(26/2012م) الخاصة بتوريد مواد شبكات الري الحديثة

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من مجموعة حسين حسین الحبابی واخوانه التجارية ضد وزارة الزارعه والري في المناقصة رقم(26/2012م) والخاصة بتوريد مواد شبكات الري الحديثة والتي أشارت فيها الشاكية بأنها أحد المتقدمين الذين قاموا بتوفير جميع المتطلبات والشروط للمناقصة المذكورة أعلاه وقد طابق عطاؤها الشروط فنياً ومالياً وأنها تفاجأت بأن اللجنة العليا للمناقصات قامت بإرسائها على / علي أحمد عوض مرعي وأولاده للتجارة والمقاولات العامة، وأن المذكور غير مؤهل فنياً ومالياً وغير مستوف للشروط المطلوبة، طالبة من الهيئة العليا طلب الأوراق من اللجنة العليا والجهات المختصة والتأكد من صحة الإجراءات.

ووجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم (360) وتاريخ 4/3/2013م متضمنة وقف الإجراءات وسرعة الرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأواليات الموضوع ، وردت الجهة على الهيئة بالذكرة رقم (2530) وتاريخ 17/3/2013م مع إرفاق كافة أصول ووثائق المناقصة.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة تبين لها الآتي:

1- الشاكى ليس أقل الأسعار بموجب محضر فتح المظاريف.

2- ورد في تقرير لجنة التحليل الفني بأن عرض شركة علي عوض لم يشمل تكاليف الجمارك والضرائب والشركة الفاحصة في حين أن عرض الشركة كان شاملًا لجميع البيانات الآتية الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار بأن فرض تكاليف الشركة الفاحصة على مقدم العطاء يعتبر مخالفًا لحكم المادة (247) من اللائحة التنفيذية والتي نصت على أنه يتم الدفع من قبل الجهة للشركة الفاحصة وفقاً لأحكام القانون واللائحة .

3- قامت الجهة بإستبعاد العطاء المقدم من شركة علي عوض المرعي لعدم تقديمها أصول بعض الوثائق (أصل التفويض من المصنع و أصل شهادة الجودة) خلال فترة التحليل حيث تم مخاطبة الشركة المذكورة كأمثالها من المتقدمين باستيفاء النواقص بتاريخ 3/9/2012م وتاريخ 8/10/2012م و خلال فترة محددة إلا أنه لم يستوفيها فأوصت الجهة بالإرساء على مؤسسة حسين الحبابي.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

٢-٢

4- قامت اللجنة العليا للمناقصات باعتماد الوثائق المقدمة من شركة على عوض مرعي و التي سلمها بعد انتهاء فترة التحليل وقبل البت من قبل اللجنة العليا فأقررت المناقصة عليه كون قيمة المناقصة تدرج ضمن صلاحياتها المالية وذلك بمبلغ وقدره (\$ 1.825.840)، ولصحة الأساس الذي بنت عليه اللجنة العليا للمناقصات قرارها فقد قررت الهيئة العليا رفض الشكوى .

صدر بتاريخ 20 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 1\4\2013م

١. أمين معروف الجندى
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

١. نجيب محمد بيكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي أبو يكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك أحمد العرشى
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراسانى
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

